جنود الاحتلال يقتلون فلسطينياً في الضفة الغربية

بريطانيا تدين خطط بناء 6 آلاف وحدة استيطانية إسرائيلية بالقدس

عواصم – «وكالات»: دان وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، اليستر بيرت، خطط بناء 6 آلاف وحدة استيطانية في مستوطنات «بسغات زئيف» و «راماسات شلومو» و«راموت»، شرق القدس المحتلة، قائلا إن «الاستيطان يبعد أكثر عن حل الدولتين».

ووفقا لوكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، قال بيرت في بيان صحافي أمس الإثنين: «أدين بشدة هذه الخطط التي هي أحدث مثال على التسريع في سياسة التوسع الاستيطاني غير القانوني، وأدعو السلطات الإسرائيلية لإعادة النظر في خططها لبناء مزيد من الوحدات الاستيطانية في شرق القدس في الأيام المقبلة، بما في ذلك أعمال البناء في منطقة الشيخ جراح التي ستقوم على هدم بيوت الفلسطينيين وتشريد عائلات فلسطينية».

وأضاف «وبينما أن المستوطنات ليست هي العائق الوحيد أمام السلام، فإن أفعالا كهذه تبعدنا أكثر فأكثر عن حل الدولتين، وعن الرؤية المشتركة لوجود إسرائيل تعيش بسلامة وأمن جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية فاعلة ومستقلة ومتصلة الأراضي».

ودعا الوزير البريطاني الحكومة الإسرائيلية تجنب اتخاذ خطوات تقلل فرص السلام والأمن، وتجعل إقامة علاقات مختلفة مع العالم العربي أكثر صعوبة.

من جانب آخر كشفت مصادر أن حزب الليكود الحاكم في إسرائيل سيقدم أمس الإثنين مشروع قانون للكنيست الإسرائيلي يقضي بتوسيع منطقة نفوذ القدس وإعلانها مدينة كبرى، بضم خمس مستوطنات كبيرة إليها، مقابل إخراج مخيم اللاجئين شعفاط، وكفر عقب وعناتا منها.

وأشارت صحيفة «يديعوت أحرنوت» العبرية، أن «طرح هذا القانون يأتي في إطار الصراع الدائر بين الليكود والبيت اليهودي على أصوات اليمين الإسرائيلي، فبعد مبادرة نفتالي بينت (البيت اليهودي) لتعديل قانون أساس القدس، الذي سيحيط التخلي عن إجزاء من المدينة في المستقبل، لم يستطع الليكود السماح لنفسه بالبقاء في المؤخرة ورد بمبادرته الخاصة، مشروع قانون القدس الكبرى الذي يدعو لضم مستوطنات كبيرة إلى المدينة».

وذكرت الصحيفة «الليكود فهم أن ضم مستوطنات إلى اسرائيل هو خطوة إشكالية سيواجهون صعوبة باجتيازها في الوقت الحالي، ولذلك عثروا على طريقة «التفافية»، بضمها إلى القدس، وسيطرح الوزير بسرائيل كاتس والنائب يوآب كيش، على طاولة الكنيست، اليوم، مشروع القانون الذي يحول القدس إلى مدينة ضخمة ويضم إلى منطقة نفوذها 150 الف إسرائيلي يعيشون في خمس مستوطنات تقع في مناطق الضفة الغربية، وهي معاليه ادوميم، غبعات زئيف، غوش عتصيون، إفرات وبيتار عيليت».

وإلى جانب ترقية مكانة هذه المستوطنات، يمس القانون بأكثر من 100 الف مواطن عربي في القدس الشرقية، حيث يحدد بان سكان مخيم اللاجئين شعفاط، وكفر عقب وعناتا، سيخرجون من مسؤولية بلدية القدس ويتحولون إلى سلطات محلية مستقلة، وهذا يعني أن سكانها سيفقدون حقوقهم.

وقال الوزير الليكودي، إسرائيل كاتس، إن «الواقع السياسي لا يسمح لنا بفرض سيادتنا في هذه المناطق الآن، ولذلك سنقوم الآن بضمها إلى منطقة نفوذ القدس، وأنا أنوي الصراع بكل قواي وبكل قوة لكي يتم تمرير هذا القانون بدون أي تسوية، سأمارس الضغط على كل من يعتبر نفسه حزبا صهيونيا، هذا لا يعني فرض السيادة التي كان سيسرني حدوثها، لكنه بالتأكيد الخطوة الأولى نحو ذلك».

وأضاف النائب يوآب كيش «هذا القانون سيولد غالبية يهودية راسخة في القدس الكبرى وفي القدس نفسها، وفي المقابل سيسمح بالتفكير الاقليمي بإنشاء منطقة القدس الكبرى ويدعم الحكم في الأحياء العربية، القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية للشعب اليهودي ودولة اسرائيل، وعلينا عمل كل ما يمكن لتدعيمها».

من ناحية أخرى أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، الإثنين أنه قتل فلسطينيا بالرصاص بزعم محاولته دهس عناصر من الجيش عند مفترق شرق غوش عتصيون الاستيطاني شمال مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة.

وقال الجيش إن «المهاجم الفلسطيني حاول دهس عناصرنا عند مفترق تقوع شمال مدينة الخليل»، مدعيا أنه «خرج من سيارته مسلحا بسكين محاولا طعن احد جنودنا كان يقف هناك».

وأضاف أن «الجندي أصيب بجروح طفيفة ورداً على التهديد المباشر أطلقت قواتنا النار على المهاجم الذي لقي مصرعه».

وتبرر إسرائيل عمليات القتل المنهج بحق الفلسطينيين بزعم محاولتهم تنفيذ عمليات دهس أو طعن.

مستوطنة إسرائيلية

تركيا: ارتفاع عدد مذكرات الاعتقال لموظفي جامعتين إلى 72

اعتقال متهمين بالتورط في الانقلاب الفاشل في تركيا

انقرة – «وكالات»: قالت وكالة الأنباء التركية الرسمية الإثنين، إن الادعاء العام أصدر مذكرات لاعتقال 72 موظفا في جامعتين، بينهم مستشار سابق لزعيم المعارضة الذي نظم الأحد تجمعا شعبيا حاشدا في اسطنبول، احتجاجا على الحملة الأمنية المستمرة منذ الانقلاب الفاشل في العام الماضي.

وذكرت الوكالة أن مذكرات التوقيف صدرت بموجب تحقيق في الحركة التي يتزعمها الداعية التركي فتح الله غولن، المتهم بتدبير الانقلاب الفاشل في 15 يوليو الماضي.

وقال زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال قليجدار أوغلو، زعيم حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، أمام تجمع حاشد في نهاية مسيرة استمرت 25 يوما من انقرة إلى اسطنبول الأحد، إن البلاد تعيش تحت حكم ديكتاتوري، وتعهد بمواصلة التصدي للحكومة.

واعتقلت الشرطة حتى الآن 42 موظفا من جامعة بوغازي المرموقة في اسطنبول وجامعة اسطنبول الحضارية، في الجزء الأسيوي من المدينة.

وقال التقرير إن 8 من أصل 72 مذكرة اعتقال صدرت ضد موظفين من جامعة بوغازي بينهم الأكاديمي المعروف كوراي جاليسكان الذي عمل في السابق مستشارا متطوعا لكليجدار أوغلو، وفق مسؤول في حزب الشعب الجمهوري العلماني.

وذكرت الوكالة أن بقية المذكرات صدرت ضد عاملين في جامعة اسطنبول الحضارية، بينهم 19 من هيئة التدريس في كلية الطب، وبُشتبه في استخدامهم تطبيق باي لوك للرسائل الفورية المشفرة، الذي تعتقد السلطات أن أتباع كولن استخدموه للتواصل فيما بينهم.

ومنذ محاولة الانقلاب قبل عام، اعتقلت تركيا أكثر من 50 الف شخص، وأوقفت عن العمل أو فصلت نحو 150 الفا آخرين بينهم أفراد من الشرطة، والجيش، ومعلمون، وموظفون حكوميون، في حملة صارمة شنتها بموجب حالة الطوارئ التي فرضتها بعد الانقلاب الفاشل.

الجيش الفلبيني: «داعش» يجبر الأطفال والرهائن على القتال في مراوي

داعش يجبر الأطفال والرهائن على القتال في مراوي

مانيلا – «وكالات»: قال الجيش الفلبيني، الذي يحاول منذ نهاية مايو الماضي القضاء على مسلحين إرهابيين تابعين لتنظيم داعش يسيطرون على أجزاء من مدينة مراوي جنوب البلاد، إن «هؤلاء المتطرفين يجبرون أطفالا ورهائن على القتال».

وسيطر المسلحون، الذين أعلنوا ولاءهم لتنظيم داعش منذ 23 مايو الماضي، على بعض أحياء مراوي، وقتل الجيش الذي حشد المدفعية وسلاح الجو المئات منهم، لكن لا زال أكثر من مئة مسلح يقاتلون.

وقال المتحدث باسم الجيش، الجنرال ريستيتيتو باديلا، إن «بعض المسلحين هم من الفتيان الذين تم تجنيدهم وتدريبهم على استخدام السلاح»، مضيفاً أنه «نتلقى باستمرار شهادات مقلقة جداً من مدنيين فروا من القتال عن استخدام أطفال ورهائن في القتال».

وتابع: «تبذل قواتنا ما بوسعها لتفادي سقوط ضحايا بين هؤلاء الأطفال، لكنهم يحملون سلاحا ومنخرطون في المعارك لذلك الأمر صعب، والأمر ذاته ينطبق على الرهائن».

وبحسب آخر أرقام نشرتها الحكومة الفلبينية، أمس الإثنين، يقدر أن نحو 300 من سكان مراوي عالقين في المنطقة التي يسيطر عليها المتطرفون وبعضهم يمكن أن يكون رهينة لديهم، وقتل أكثر من 500 شخص خلال 7 أسابيع من المعارك بينهم 89 شرطيا وعسكريا و39 مدنيا و379 مسلحا، فيما فر نحو 400 الف من منازلهم.

فرنسا: توجيه تهم الإرهاب لفرنسي خطط لهجوم مع شقيقين بلجيكيين

باريس – «وكالات»: وجهت محكمة فرنسية تهم الإرهاب لفرنسي يبلغ من العمر 42 عاما بعد أن اشتبه بتواطئه في اعتداء بأسلحة متعددة مع شقيقين بلجيكيين اتهما في بلجيكا هذا الأسبوع، حسب ما قالت مصادر قضائية.

وأوقف الفرنسي الذي لم تكشف السلطات عن اسمه وكان معروفا لديها بكونه متطرفا، الأربعاء في مدينة ليل في شمال فرنسا، حسب ما قال مصدر قريب من التحقيقات.

وكان محققون في باريس حققوا مع المشتبه به بتهم متعلقة بالتواطؤ في الإرهاب.

ووجهت للفرنسي تهمة حيازة أسلحة والانتماء لتنظيمات إرهابية.

ويعتقد أن المشتبه به على صلة بالشقيقين اكيم وخالد صواتي اللذين وجهت لهما الأربعاء في بروكسل اتهامات بالانتماء لـ«مجموعة ارهابية» ويعتقد أنها كانا يخططان لاعتداء بأسلحة مخبأة منها بنادق الكلاشينكوف.

والشخصان الموقوفان، في الليلة السابقة في ضاحية اندرلخت في بروكسل، هما شقيقا المتطرف المدان بالسجن سعيد صواتي، وهو عضو في مجموعة من راكبي الدراجات النارية البلجيكيين المرتبطين بالأوساط المتطرفة، يعرفون بـ«كاميكاز رايدرز» (راكبو الدراجات النارية الانتحاريون).

والعام المنصرم، دين سعيد صاوتي (30 عاماً) بالسجن 6 سنوات بتهمة تجنيد شبان لمجموعات جهادية ودعم تنظيم داعش على مواقع التواصل الاجتماعي.

والمشتبه به الموقوف في ليل سبق وسجن أربع مرات لإدانته بأعمال عنف وسرقة، وخضع للمراقبة بعد إطلاق سراحه في مايو 2015 من السجن الذي يعتقد انه تشدد داخله.

وزار المشتبه به مراراً بلجيكا حيث التقى بالإشقاء صواتي.

وقال مصدر مقرب من التحقيق، إن «الخوف من اعتداء وشيك في فرنسا أو بلجيكا أدى إلى حملة مداهمات» الأسبوع الفائت.

اليابان تطلب من سفن صينية مغادرة مناطق قريبة من الجزر المتنازع عليها

آبي يجري تعديلاً حكومياً مع هبوط مستوى شعبيته

طوكيو – «وكالات»: طلبت قوات خفر السواحل اليابانية، أمس الإثنين، من أربع سفن صينية تابعة لقوات خفر السواحل مغادرة ما تعتبره طوكيو مياهها الإقليمية، والتي تقع بالقرب من مجموعة من الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي.

وأفادت قوات خفر السواحل اليابانية، بأن «السفن الصينية اقتربت من جزر سينكاكو التابعة للإدارة اليابانية في ساعات الصباح الأولى من اليوم الإثنين».

ويشار إلى أن الصين وتايوان، تزعمان أحقيتها في الجزر غير المأهولة وتطلقان عليها اسم «دياويو» و«تياويوتاي» على التوالي.

وكان رئيس الوزراء، شينزو آبي، أجرى مباحثات مع الرئيس الصيني، شي غينبينغ، السبت الماضي، على هامش اجتماع قمة مجموعة العشرين في هامبورغ بألمانيا، واتفقا على تعزيز الحوار بينهما بهدف تحسين العلاقات الثنائية، ولاسيما أن العام الحالي يشهد الذكرى الـ45 لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

من جانب آخر يجري رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي تعديلا في حكومته وفي زعامة الحزب الحاكم في أوائل الشهر المقبل، في تحرك يستهدف تعزيز شعبيته التي هبطت لأدنى مستوى لها منذ عودته للسلطة في 2012 بعد تعرضه لهزيمة تاريخية في انتخابات مجلس بلدية طوكيو.

وتسلط هزيمة آبي على يد حزب سياسي جديد الضوء على وضع آبي الضعيف المحتمل، بعد 5 سنوات قضاها في السلطة مع إنحاء كثيرين باللوم في ذلك على تصور الناخبين بأنه متغطرس.

وأظهرت استطلاعات للرأي أمس الاثنين تدني شعبية آبي لأدنى مستوى لها منذ عودته للسلطة أواخر 2012، حيث أظهر استطلاع أجرته صحيفة يوميوري شيمبون المحافظة حصوله على 36 في المئة مقابل 49 في المئة قبل شهر.

وأظهر استطلاع آخر في صحيفة أساهي الليبرالية تأييد 33 في المئة له بتراجع عن 38 في المئة قبل أسبوع، وقال آبي الموجود في أوروبا لحضور اجتماع قمة لزعماء مجموعة العشرين لوسائل الإعلام المسافرة معه إنه سيبقي على المسؤولين الأساسيين في التعديل الحكومي وفي قيادة الحزب الديمقراطي الحر الحاكم المزمع في أغسطس.

ونقلت وكالة «جيجي» اليابانية للأنباء عن آبي قوله في ستوكهولم «ساعدل قيادة الحزب الديمقراطي الحر ومجلس الوزراء في بداية الشهر المقبل بهدف تجديد مشاعر الناس، الاستقرار مهم جدا لتحقيق نتائج، يجب عدم تغيير الهيكل الأساسي لمجلس الوزراء في كثير من الأحيان».

وقالت وسائل الإعلام اليابانية الأسبوع الماضي إن هذه التصريحات تعني انه سيبقي على نائب رئيس الوزراء تارو آسو الذي يشغل أيضا منصب وزير المالية إلى جانب يوشيهيدي سوجا كبير أمناء مجلس الوزراء وتوشيهيرو نيكاي الرجل الثاني في الحزب الديمقراطي الحر الحاكم، في حين سيتخلص من وزيرة الدفاع تومومي إينادا التي تلاحقها الفضائح.

وقال أيضا إنه سيلغي زيارة مزمعة لأستونيا وسيعود لليابان قبل الموعد المقرر بيوم لزيارة المنطقة الجنوبية الغربية من البلاد التي دمرتها الفيضانات.

رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي

باكستان تطلق سراح 78 صياداً هندياً وسط توترات حول إقليم كشمير

إسلام آباد – «وكالات»: أطلقت باكستان سراح 78 صيادا هنديا، كانت السلطات ألقت القبض عليهم بسبب دخولهم المياه الإقليمية وسط توترات حول حدود إقليم كشمير المتنازع عليه مع الهند، حسبما ذكر مسؤول باكستاني.

وتم إطلاق سراح السجناء في ذات اليوم الذي أرسلت فيه باكستان احتجاجا إلى نائب المفوض السامي الهندي لدى إسلام آباد، لثان يوم على التوالي، حول انتهاك وقف إطلاق النار وقتل مدنيين على طول ما يسمى بخط المراقبة.

ويقسم خط المراقبة كشمير إلى منطقتين، تخضع إحداهما لسيطرة الهند والأخرى لسيطرة باكستان.

وقال ضابط الشرطة رفيع المستوى محمد سالم لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «أطلقنا سراح 78 صيادا هنديا».

وأضاف سالم أن «الصيادين سيغادرون باكستان عبر حدود لاهور».

وكثيرا ما تلقي كل من باكستان والهند القبض على صيادين من الدولة الأخرى عندما يضلون طريقهم عبر الحدود الدولية غير المحددة بشكل واضح في بحر العرب.

وبينما يتم إطلاق سراح الصيادين على الفور غالبا، إلا أنهم ينتظرون في السجن أشهرا أو أعواما عندما تتوتر العلاقات السياسية بين القوتين الإقليميتين.

ويشير بيان صدر أخيرا عن وزارة الخارجية في إسلام آباد إلى أن هناك 564 هنديا محتجزا في سجون باكستان من بينهم 494 صيادا.